سجلت 21,24 مليون دينار في 2023/2022
مقارنة بـ 14 مليوناً في العام السابق

52٪ زيادة بالإنفاق الحكومي على منح الزواج في عام

■ 520 مليون دينار صرفت على البعثات الدراسية .. 491 مليوناً للطلبة.. و29 مليوناً للموظفين

علي إبراهيم

أظهرت أرقام رسمية، اطلعت عليها «الأنباء»، أن إنفاق الحكومة على منح الزواج ارتفع خلال العام الماضي 2023/2022 بنحو 52٪ بما قيمته 7,242 ملايين دينار لتبلغ قيمة الإنفاق الفعلي على منح الزواج نحو 21,242 مليون دينار مقارنة بـ 14 مليون دينار أنفقت في 2022/2021.

وكشفت الأرقام عن أن الحكومة أنفقت نحو 520 مليون دينار على البعثات الخاصة بالموظفين والطلبة خلال العام المالي المنصرم 2023/2022، وذلك بنسبة إنفاق بلغت 98,6٪ من الاعتمادات المقدرة للإنفاق على البعثات في الميزانية بما قيمته 527,28 مليون دينار.

واستحوذ الإنفاق على البعثات الدراسية للطلبة على 94,4٪ من إجمالي الإنفاق على البعثات بواقع 490,99 مليون دينار، بينما بلغ الإنفاق الفعلي على البعثات الدراسية للموظفين نحو 28,96 مليون دينار تشكل 5,6٪ من إجمالي الإنفاق على البعثات.

إلى ذلك، كشفت بيانات الحساب الختامي عن أن 79٪ من الديون المستحقة للحكومة تتركز في 4 وزارات رئيسية بنحو 1,96 مليار دينار من أصل 2,49 مليار دينار مستحقة للدولة بنهاية مارس 2023.

وتفصيليا، استحوذت وزارة النفط وحدها على نحو 50٪ من الديون المستحقة للحكومة لواقع 1,243 دينار بنهاية العام المالي 2023/2022، وبالمقارنة على أساس سنوي فقد ارتفعت الديون المستحقة لوزارة النفط بنسبة 35٪ بما قيمته 322,7 مليون دينار، إذ بلغت قيمة الديون المستحقة للوزارة في نهاية مارس 2022 نحو 920,47 مليون دينار.

وحلت وزارة الكهرباء والماء ثانيا إذ استحوذت على نحو 14٪ من إجمالي الديون المستحقة للحكومة بواقع 342,6 مليون دينار بنهاية مارس 2023، وكان لافتا تراجع قيمة الديون المستحقة للوزارة على أساس سنوي بنحو 14٪ بما قيمته 54,4 مليون دينار إذ بلغت قيمتها 396,97 مليون دينار بنهاية مارس 2022.

وجاءت الإدارة العامة للجمارك في المرتبة الثالثة بنحو 241,5 مليون دينار ديون مستحقة للحكومة بنهاية مارس 2023 تشكل ما نسبته نحو 10٪ من إجمالي الديون المستحقة للحكومة، وعند المقارنة على أساس سنوي شهدت تلك الديون تراجعا طفيفا جدا، إذ بلغت في نهاية مارس 2022 نحو 242,7 مليون دينار.

واستحوذت وزارة الأشغال العامة على 5,6٪ من الدون المستحقة للحكومة بنهاية مارس الماضي بواقع 139,6 مليون دينار، وبالمقارنة على أساس سنوي شهدت تلك الديون تراجعا بقيمة تناهز 5,4 ملايين دينار قياسا إلى ديون مستحقة مسجلة بنهاية مارس 2022 بنحو 145,078 مليون دينار.

وفي السياق ذاته، استحوذت 6 جهات حكومية على نحو 77٪ من الديون المستحقة على الحكومة بواقع 398,7 مليون دينار من أصل 520,8 مليون دينار.

وجاءت وزارة المالية ـ الادارة العامة على رأس قائمة الجهات الحكومية ذات المديونية الأكبر بما قيمته 96,46 مليون دينار تشكل 18,5٪ من إجمالي الديون المستحقة على الحكومة، وبالمقارنة على أساس سنوي فقد تضاعفت تلك المديونية بنحو 5 مرات قياسا إلى 16,1 مليون دينار قيمتها المسجلة بنهاية 2022/2021.

وحلت وزارة الصحة في المرتبة الثانية بنحو 17٪ من الديون المستحقة على الحكومة بواقع 89,39 مليون دينار، ولكن كان ملحوظا التراجع الكبير في قيمة تلك الديون بنسبة وصلت إلى 39٪ قياسا إلى 147 مليون دينار مسجلة بنهاية 2022/2021.

وحلت ثالثا وزارة الكهرباء والماء بـ 60,38 مليون دينار تشكل 11,6٪ من إجمالي المديونية، وعلى أساس سنوي فقد تراجعت بأكثر من 10 ملايين دينار، إذ سجلت مديونية الوزارة في 2022/2021 نحو 70,59 مليون دينار.

وجاءت وزارة العدل رابعا بديون مستحقة عليها تبلغ نحو 54,8 مليون دينار تشكل 10٪ من إجمالي مديونية الحكومة، وبالمقارنة على أساس سنوي فقد ارتفعت 9 ملايين دينار قياسا إلى 45,48 مليون دينار إجمالي المديونية بنهاية 2022/2021.

وفي المرتبة الخامسة حلت وزارة الأشغال العامة بنحو 51,3 مليون دينار ديونا بنهاية 2023/2022، مقارنة بـ 49,65 مليون دينار بنهاية 2022/2021، فيما جاءت سادسا وزارة التربية بـ 46,47 مليون دينار بنهاية 2023/2022 مقارنة بـ 43,68 مليون دينار بنهاية مارس 2022.

89,33 فلساً ربحية السهم الواحد.. و4٪ نمو إيرادات التأمين إلى 390,7 مليون دينار

82٪ قفزة بأرباح «الخليج للتأمين» خلال النصف الأول إلى 25,3 مليون دينار

■ خالد الحسن: النتائج تعكس قوة المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر بتنويع مصادر دخلها

■ الأداء الجيد بالنصف الأول يتماشى مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا

خالد الحسن

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول من العام الحالي، والمنتهي في 30 يونيو 2023، حيث حققت الشركة صافي ربح بقيمة 25,3 مليون دينار، بربحية 89,33 فلسا للسهم الواحد، وذلك مقارنة بصافي ربح بقيمة 13,9 مليون دينار وبربحية 49,15 فلسا للسهم الواحد عن نفس الفترة من العام الماضي، وبارتفاع قيمته 11,4 مليون دينار، ونسبته 81,7٪، مدعوما بارتفاع الأرباح من استثمارات المجموعة.

وأوضحت المجموعة في بيان صحافي أنه تم إعداد نتائج النصف الأول لعام 2023 والفترات المقارنة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الجديد رقم 17 (عقود التأمين)، حيث قامت المجموعة بإعداد المعلومات المالية المجمعة وإعادة إدراج فترات المقارنة وعرضها وفقا لهذا المعيار المحاسبي.

وبلغت حقوق المساهمين 229,9 مليون دينار كما في 30 يونيو 2023، مقارنة بـ 228,6 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2022، بزيادة مقدارها 1,3 مليون دينار ونسبتها 0,6٪، في حين بلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية النصف الأول من العام الحالي 810 فلوس، مقارنة بـ 804 فلوس كما في 31 ديسمبر 2022.

هذا، وقد بلغت قيمة إيرادات التأمين 390,7 مليون دينار، مقارنة بـ 375,4 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق بزيادة مقدارها 15,3 مليون دينار ونسبتها 4٪، وبلغ ربح الاستثمار 25,5 مليون دينار عن النصف الأول من العام 2023 بزيادة نسبتها 84,4٪، مقارنة بـ 13,8 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ مجموع الأصول 1,24 مليار دينار في النصف الأول من عام 2023، مقارنة بـ 1,13 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2022 بزيادة مقدارها 113 مليون دينار، ونسبتها 10٪.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للتأمين خالد الحسن: «تعكس نتائج النصف الأول من العام الحالي قوة المجموعة ونموها المتواصل وقدرتها على تحمل المخاطر عن طريق تنويع مصادر دخلها وحماية أصولها وحقوق مساهميها، إذ يتماشى ذلك مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا في جميع الأسواق التي نتواجد فيها إن كانت في مصر، الجزائر، تركيا، الأردن، وكذلك منطقة الخليج العربي، وذلك عبر تطوير استراتيجيات التحول الرقمي على مستويات قنوات توزيع المنتجات الرقمية والمطالبات والخدمات الأخرى».

وأضاف: «لقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الدعم المستمر من العملاء وثقتهم بإدارة المجموعة وخدماتها، وبفضل دعم المساهمين، لاسيما شركة مشاريع الكويت (القابضة) وشركة فيرفاكس الشرق الأوسط وأعضاء مجلس الإدارة الكرام، وتفاني وإخلاص موظفي المجموعة الذين أتقدم لهم جميعا بالشكر والتقدير والشكر موصول أيضا لكل الجهات الرقابية بالكويت».

ارتفاع إجمالي الأرباح التشغيلية إلى 4,66 ملايين دينار بنسبة نمو 72,5٪

5,11 ملايين دينار صافي أرباح «الكويت للتأمين» خلال النصف الأول

أعلنت شركة الكويت للتأمين عن ارتفاع الأرباح التشغيلية للنصف الأول من العام الحالي إلى 4,66 ملايين دينار وبنسبة 72,5٪، كما بلغ صافي الربح الذي تم تحقيقه للفترة الحالية 5,11 ملايين دينار بربحية 27,66 فلسا للسهم، وارتفعت حقوق المساهمين بقيمة 4 ملايين دينار لتصل إلى 134 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي الأقساط التي تم الاكتتاب بها للفترة الحالية 29,23 مليون دينار بزيادة قدرها 1,44 مليون دينار وبنسبة زيادة تساوي 5,2٪، في حين انخفضت مصاريف التأمين إلى 10,76 ملايين دينار للفترة الحالية بنسبة انخفاض تساوي 13,9٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للشركة سامي شريف إنه تم تطبيق المعيار المحاسبي الجديد IFRS 17 على نتائج النصف الأول لهذا العام وكذلك نتائج النصف الأول للعام الماضي بأثر رجعي لتكون قابلة للمقارنة.

وأوضح شريف، بصفته أيضا خبيرا اكتواريا، أن تطبيق المعيار الجديد من المرجح أن يؤدي في أول سنتين من تطبيقه إلى ظهور قفزات في الأرباح قد تكون إيجابية أو سلبية، يتناقص حجم هذه القفزات مع مرور الوقت إلى أن تستعيد مستواها الطبيعي مع نهاية السنة الثانية من تطبيقها.

سامي شريف

وقال إن النجاحات التي نحققها نتاج جهود ضخمة تم بذلها في السنوات السابقة لبناء الأسس التي تجعلنا نتمتع بنمو مستدام في الأرباح والأقساط، حيث حازت الشركة من المجلة البريطانية المرموقة «International Finance» المؤسسة المختصة في إطلاق التصنيفات السنوية في مجالات الاقتصاد والأعمال جائزة (أكثر الحملات التسويقية ابتكارا في قطاع التأمين بالكويت للعام 2022)، وذلك لتميز الشركة بالحملات التسويقية على مدار العام.

كما أطلقت الشركة تطبيقها الإلكتروني الجديد «Kuwait_KIC» على الهواتف الذكية، حيث تسعى الشركة لتوفير خدمات سريعة ومبسطة للمستخدمين.

وأضاف أنه إلى جانب الأرباح والأقساط مازالت الشركة تحافظ على التصنيف الائتماني المميز من وكالتي AM Best وMoodys عند ـA و A3 على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفخورون باستمرارية الحصول على هذه التصنيفات باعتبارنا في مقدمة الشركات المحلية والإقليمية في قطاع خدمات التأمين.

واختتم شريف تصريحه، قائلا: «مازلنا نتطلع إلى الكثير مما يجب عمله في الفترة المقبلة لتمكين الشركة من مواجهة التحديات المستقبلية التي قد تنتج عن التطورات الإقليمية والعالمية. وأنتهز هذه الفرصة لشكر كل من ساهم في تحقيق أهدافنا من مجلس الإدارة والمساهمين والموظفين».

الوكالة تقلص تصنيف «جي بي مورغان» أكبر بنك بالعالم إلى «+ A»

«فيتش» تحذّر: قد نضطر لخفض تصنيف عشرات البنوك الأميركية

حذر محلل في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني من أن الصناعة المصرفية الأميركية اقتربت من مصدر آخر للاضطراب، والمتمثل في خطر خفض التصنيف الشامل لعشرات البنوك الأميركية التي قد تشمل حتى أكبر بنك في العالم «جي بي مورغان».

ويأتي ذلك، بعدما خفضت وكالة التصنيف تقييمها لصحة الصناعة في يونيو، وهي خطوة قال المحلل كريس وولف إنها مرت دون أن يلاحظها أحد إلى حد كبير، لأنها لم تؤد إلى خفض التصنيف الائتماني للبنوك.

وقال وولف لشبكة «CNBC»، في مقابلة بمقر الشركة في نيويورك، إن تخفيض درجة واحدة أخرى لدرجة الصناعة، إلى «+ A» من «ـAA»، سيجبر «فيتش» على إعادة تقييم التصنيفات لكل بنك من أكثر من 70 بنكا أميركيا تغطيه، وفقا لما اطلعت عليه «العربية.نت».

وأضاف وولف: «إذا خفضنا التصنيف إلى + A، فإن ذلك سيعيد معايرة جميع تدابيرنا المالية وربما يترجم إلى إجراءات تصنيف سلبية».

وقال إن وكالة فيتش عازمة هذه المرة على إرسال إشارات إلى السوق بأن تخفيضات البنوك، رغم أنها ليست نتيجة مفروغ منها، تشكل مخاطرة حقيقية.

وأدى إجراء الشركة في يونيو إلى خفض درجة «بيئة التشغيل» في الصناعة إلى ـAA من AA بسبب الضغط على التصنيف الائتماني للبلاد، والفجوات التنظيمية التي كشفت عنها إخفاقات البنوك الإقليمية في مارس وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة.

المشكلة الناتجة عن تخفيض آخر إلى + A هي أن درجة الصناعة ستكون بعد ذلك أقل من بعض المقرضين ذوي التصنيف الأعلى. أكبر بنكين في البلاد من حيث الأصول، «جي بي مورغان»، و«بنك أوف أميركا»، من المحتمل أن يتم خفضها إلى + A من ـAA في هذا السيناريو، حيث لا يمكن تصنيف البنوك أعلى من البيئة التي تعمل فيها. وإذا تم الاستغناء عن مؤسسات كبرى مثل جي بي مورغان، فستضطر فيتش على الأقل إلى التفكير في خفض تصنيفات جميع أقرانها، وفقا لما ذكره وولف. ومن المحتمل أن يدفع ذلك بعض المقرضين الأضعف إلى مرتبة غير استثمارية.

وتراجعت أسهم المقرضين بما في ذلك جيه بي مورغان وبنك أوف أميركا وسيتي غروب في تداول ما قبل السوق يوم الثلاثاء.

وقال وولف إنه لا يريد التكهن بتوقيت هذه الخطوة المحتملة أو تأثيرها على الشركات ذات التصنيف المنخفض.

وأضاف: «سيكون لدينا بعض القرارات التي نتخذها، على أساس مطلق ونسبي، على أساس مطلق، قد يكون هناك بعض بنوك BBB حيث قمنا بالفعل بخصم الكثير من الأشياء وربما يمكنهم الاحتفاظ بتصنيفهم».

42,9 مليار دولار إيرادات «هواوي» بالنصف الأول

أعلنت شركة هواوي عن نتائج أعمالها للنصف الأول من عام 2023، حيث كان الأداء العام موافقا للتوقعات، إذ بلغت إيرادات الشركة للنصف الأول نحو 42,9 مليار دولار تقريبا مسجلة زيادة سنوية نسبتها 3,1٪، فيما بلغ هامش صافي الأرباح 15٪.

وبلغت مساهمة وحدة أعمال البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات 23,05 مليار دولار، ووحدة أعمال المستهلكين 14,3 مليار دولار، ووحدة الأعمال السحابية 3,3 مليارات دولار، ووحدة أعمال الطاقة الرقمية 3,3 مليارات دولار، ووحدة أعمال حلول السيارات الذكية 137,8 مليون دولار.

وبهذه المناسبة، قالت سابرينا مينج، الرئيس الدوري لمجلس إدارة هواوي: «أود أن أشكر عملاءنا وشركاءنا على دعمهم المستمر، وأتوجه أيضا بوافر الشكر لجميع موظفي الشركة على تفانيهم في أداء مهامهم. لقد ضخت هواوي استثمارات كبيرة في التقنيات التأسيسية للتحول الرقمي والحلول الذكية وإزالة الكربون مع التركيز بصورة خاصة على خلق القيمة لعملائنا وشركائنا».

وأضافت: «في النصف الأول من عام 2023، حافظت أعمال البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات على أدائها القوي، فيما حققت وحدة أعمال المستهلكين نموا ملحوظا. كما شهدت وحدتا أعمال الطاقة الرقمية والأعمال السحابية نموا قويا، واستمرت منتجاتنا الجديدة للمركبات المتصلة الذكية في تحقيق المزيد من القدرة التنافسية».